الاقتصاد الجزائري بين التنويع الاقتصادي ولغز أحادية المصدر: دراسة تحليلية.

Algerian economy between economic diversification and Single Source Puzzle: An analytical study

تاريخ الاستلام:2017/11/27 تاريخ قبول النشر:2018/01/29

الشارف بن عطية سفيان*

طالب دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بن أحمد- وهران2- الجزائر.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع تنويع الاقتصاد الجزائري والذي يعد هذا الأخير من بين الاقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية خاصة الموارد النفطية التي تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات, وهذا الاعتماد الشبه الكلي قد ترتب عنه أثار جعلت من مؤشرات الاقتصاد الكلي مرهونة بتقلبات أسعار النفط, وهذا ما يخلق إمكانية إصابة الاقتصاد الجزائري بعدوى لعنة الموارد, الأمر الذي جعل من الحكومة تستعص فك هذا الارتباط بالموارد النفطية. في حين أن تخليص الاقتصاد الجزائري من الاعتماد على المحروقات يرتكز أساسا على استغلال العوائد لتحقيق بدائل تنموية خارج قطاع المحروقات ،من خلال دعم القطاعات الأساسية وخلق التوازن بينها.

الكلمات المفتاحية : تنويع اقتصادي؛ لعنة الموارد؛ الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study deals with the diversification of the Algérien economy, which is among the most abundant economies of Natural resources, especially the oil resources, which rely heavily on these revenues, and this semi-total dependence has resulted in the effects made macroeconomic indicators subject to fluctuations in oil prices, The Algerian economy has been hit by the curse of resources, which has made it difficult for the government to break this link with oil resources.

While the elimination of the Algerian economy from dependence on fuel is based mainly on the exploitation of revenues to achieve development alternatives outside

* e-mail : cbhsofiane@gmail.com

the hydrocarbons sector, by supporting the basic sectors and creating a balance between them.

Key words: economic diversification, resource curse, Algérien économie.

مقدمة:

لقد عملت الجزائر على دعم النمو الاقتصادي من خلال استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية، وما يتطلبه ذلك من إعادة هيكلة للمحيط الاقتصادي والمؤسساتي ، وهذا لغرض تفعيل مساهمة القطاعات الأخرى لخلق فرص بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري,وذلك من خلال سياسات تنموية ناتجة عن تطبيق نموذج للتنويع الاقتصادي بمختلف أشكاله، والتي من خلالها يتم تنمية وربط مختلف القنوات بين جميع القطاعات، مما يساهم في فك الارتباط التدريجي بمفهوم الريع الدائم والاعتماد على المصدر الوحيد الخالق للثروة, و هذا راجع إلى الآثار السلبية الناتجة عن تراجع أسعار النفط و واقعها على الاقتصاد الوطني، حيث هذا الأخير يعتمد بالدرجة الأولى على مبيعات قطاع المحروقات في أسواق الطاقة العالمية في تمويل خزينة الدولة ، ولغرض تفادي وقوع تراجع في نشاط اقتصاد الجزائر وجب على الحكومة إعادة تسطير برامج تنموية مستدامة وانتهاج إستراتيجية التنويع الاقتصادي .

إشكالية الدراسة: ولمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

هل هناك إمكانية لتنويع الاقتصاد الجزائري في ظل التحديات التي تواجهه ؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

√التعرف على الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

√محاولة الكشف على المعوقات التي تواجه الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة الجزائر.

√إيجاد حلول أو اقتراحات حول إيرادات ذات مصدر غير طبيعي أي انتقال من مصدر ريعي إلى مصدر متنوع.

منهج الدراسة: ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات هذه الدارسة, ذلك حتى نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته.

خطة الدراسة :و للإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على الخطة الآتية :

1- مفاهيم حول التنويع الاقتصادي .

2- الإطار النظري لأثر الارتباط بمصدر واحد (النفط).

3- حقيقة الاقتصاد الجزائري و وأليات أدرة العقبات التي تواجهه.

أولا: مفاهيم حول التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي عبارة عن عملية ممنهجة لتنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية،وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدماتية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يفك الاقتصاد تدريجيا من مخاطر الاعتماد الكلي على مورد واحد رئيسي(مورد زراعي كان أو مورد إستخراجي), كما يعني كذلك عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يساهم في تحقيق تراكم القدرات المعرفية التي تكون قادرة على توليد موارد متجددة ، تجعل من الإنتاج المحلي يبلغ سيطرته التامة على السوق الداخلي ، وفي مراحل متتابعة لتنويع الصادرات ، كما يعد التنويع من الأولويات التي تعمل على وضع حد للتخلف الاقتصادي والتبعية المفرطة والاعتماد الشبه التام على الموارد الخارجية[1].

كذلك التنويع الاقتصادي هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج معين حيث تم الإشارة إلى التنويع "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تقلبات تلك المصادر[2].

كما هناك تصور أخر يشمل أهم خصائص وأبعاد التنويع الاقتصادي,حيث أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تضمن خروج الاقتصاد من حالة الانكماش في مصادر الدخل, وتخفيض الاعتماد على مورد أو قطاع معين أو سلعة وحيدة في الحصول على إيرادات، وذلك بإعداد قاعدة اقتصادية متينة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات والحاجيات الأساسية للمجتمع وفي المقابل حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية[3].

ومن خلال ما تم ذكره حول مفهوم التنويع الاقتصادي يمكن تحديد أهم الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي[4]:

√ضمان استمرار وتحسين وتيرة التنمية بمختلف أشكالها من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة وتشجيع الاستثمار فيها والتي تعد كأرضية لتنويع مصادر للدخل وللنقد الأجنبي لغرض تمويل الموازنات العامة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي.

√المقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مواجهة التقلبات في أسعار المواد الأولية كالبترول، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية.

√زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد المفرط على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، كذلك توفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

√إعطاء فرصة للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة ،و قد يكون الهدف من التنويع الاقتصادي على المدى القصير هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي البترول مثلا وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية أما على المدى الطويل فهو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

ثانيا: الإطار النظري لأثر الارتباط بمصدر واحد (النفط).

كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية.والمتمثلة في : بطء النمو الاقتصادي ، وضعف التنوع الاقتصادي ، وتراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعي، وارتفاع مستويات الفقر و اللامساواة ، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي ، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب. وقد استعمل مفهوم لعنة الموارد لأول مرة في أطروحة قدمها الاقتصادي ***richard auty(1993)*** وذلك بغرض وصف الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي لم تكن قادرة على استخدام تلك الثروات للرقي باقتصادياته[5].

وقد لوحظ أن بعض الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، أو الرواسب المعدنية الثمينة الأخرى التي لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وخير مثال على ذلك العديد من البلدان الأفريقية مثل أنغولا، ونيجيريا، والسودان، والكونغو الغنية بالنفط والماس، أو المعادن الأخرى، ما تزال حتى الآن من بين الدول منخفضة الدخل الفردي وتدني نوعية الحياة. وفي الوقت نفسه فإن اقتصاديات شرق آسيا واليابان، كوريا وتايوان وسنغافورة حققت معدلات نمو اقتصادي معتبرة على الرغم من كونها جزر صخرية (أو أشباه الجزر) وذلك مقارنة مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية[6].

وقد قدم ***collier (2009)*** بحث حول كيف يمكن أن تؤثر الموارد الطبيعية على الأداء اقتصادي لدول ذات أنظمة سياسية مختلفة, حيث توصل إلى أن هناك انخفاض مستوى الإيرادات الطبيعية في الأنظمة الاستبدادية مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي[7] .وفي العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات النظم الديمقراطية يكون لها نصيب أعلى من المستوى السابق للنظم الاستبدادية, وهذا ما يدل على أن هناك علاقة عكسية ما بين نوع الأنظمة وتوزيع ثروات الموارد الطبيعية وهنا يمكن القول أن لعنة الموارد قد اتخذت بعدا سياسيا أكثر مما هو اقتصادي.

ثالثا: حقيقة الاقتصاد الجزائري و وأليات ادرة العقبات التي تواجهه.

أكدت اغلب الدراسات حول التجارب العربية في مجال التنمية الاقتصادية أنها تميزت بإهمال التحديات الاقتصادية و وسائل و سياسات مواجهتها لغاية حدوث الأزمات و التغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها وهذا راجع إلى المساهمة الكبيرة للدخل الريعي (عوائد النفط,المساعدات والهبات الخارجية,ومساعدات الدول النفطية) و هو ما ساعد على ترك اثأر سلبية في تكوين الخبرات التي يمكن تكون حل للأزمات و وسيلة من وسائل الإدارة الاقتصادية السليمة[8]، وكما تباينت أثار أزمة 2007 على الاقتصاد العالمي ففي سنة 2009 دخل هذا في مرحلة الركود مما انعكس على الاقتصاديات العربية سلبيًا وذلك حسب مدى انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي ، وقد كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2008 وبداية العام 2009 دوراً أساسيًا في انخفاض قيمة الصادرات النفطية والذي ترافق أيضاً مع انخفاض كميات الإنتاج تماشياً مع قرارات الأوبك وهذا ما أدى إلى تدهور معدلات النمو في أغلب الدول العربية وخاصة النفطية منها وقد ترافق هذا الانخفاض في معدلات النمو مع انخفاض في معدلات التضخم في عام 2009 إلى 3.6% مقابل 10.5% في عام 2008 نتيجة تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية والتي قدرت بحوالي % 31 وكذلك أسعار السلع الغذائية بحوالي 15% ومنتجات الطاقة بحوالي35%[9] .

و يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا و أقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس و المغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها و تصديرها لعدد أكبر من المنتجات و الشكل التالي يوضح مساهمة كل القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 إلى غاية 2015:

الشكل رقم(01): مساهمة القطاعات الأساسية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2000 الى 2015(مليون دج).

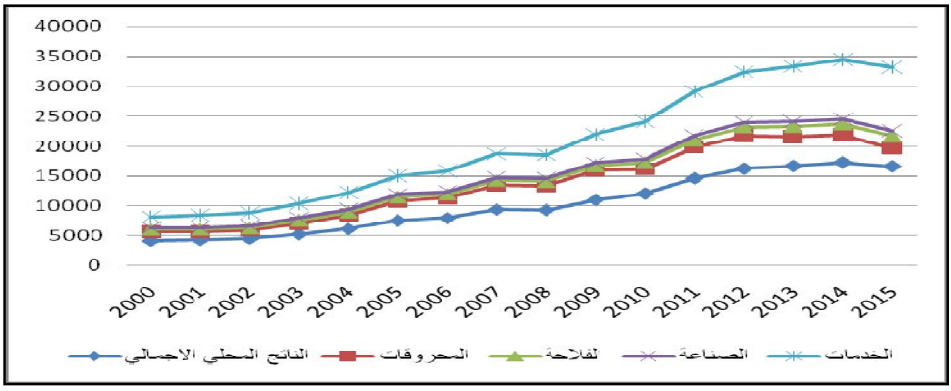

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2017.

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري تشهد تراجعا من حيث معدل النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك بالرغم من المجهودات الكبيرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة من اجل النهوض بمختلف القطاعات المحركة للنمو في الجزائر. حيث تمثل مداخيل المحرقات أكثر من 80% من إجمالي المداخيل السنوية في الجزائر.

بالنسبة لقطاع المحروقات خلال الفترة ما بين سنة 2000 إلى غاية 2015 ففي ظل فترة تميزت بارتفاع قوي في أسعار النفط حيث ارتفعت الأسعار من 29 دولار سنة 2001 إلى حوالي 147 دولار سنة 2008 ، وثم عاودت انخفاض بسبب الركود العالمي الناتج عن تداعيات الأزمة العالمية 2008، وعاود ارتفاعه من2009 إلى غاية 2014 ليسجل 112 دولار. فقد عرفت الجزائر من ناحية حجم الصادرات حجم الصادرات فترتين الأولى تميزت بالزيادة من بداية الألفية إلى غاية 2006 ، حيث وصل أعلى معدل للصادرات 1.2 مليون برميل نفط يومي، أما المرحلة التي تلتها إلى غاية 2014تميزت بانخفاض جزئي ناتج عن تراجع مستخرجات النفط من الآبار القديمة؛ وكانت أعلى حصة لمساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي45.3% سنة 2008 قبيل الأزمة المالية العالمية، كما ساهمت صادرات الجزائر من الغاز في تدعيم الناتج المحلي الإجمالي, ومن خلال هذه المؤشرات يتضح لنا ان قطاع المحروقات هو القطاع الرئيسي و المحدد للأداء الاقتصادي الكلي وأرقام النمو الاقتصادي على وجه الخصوص، وبذلك يتحدد نمو اقتصادنا بعوامل خارجية، كما أن المشكل الرئيسي لهذا القطاع أنه لا يولد وفوارت خارجية إيجابية أو آثار تدعيمية لبقية القطاعات الأخرى[10].

فالبنسبة للقطاع الصناعي من خلال تتبع تطور مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث يبين الجدول الموضح أعلاه أن قطاع الصناعة في الجزائر يساهم بنسبة لا تتعدى 6% في الناتج الداخلي الخام وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة مساهمة قطاع النفط، كما أن تطور هذه النسبة ليست في مستوى النتائج المخطط لها من أجل إنعاش قطاع الصناعة في الجزائر، فبالرغم من الجهود الداعمة لتحسين مساهمة القطاع الصناعي العمومي، من خلال توجيه مغلفات مالية ضخمة. أما بالنسبة للقطاع الخاص فهو يشهد تحسن تدريجي لاسيما في ظل سياسة التحفيز على الاستثمار، خاصة بعد اعتماد الجزائر جملة من الإصلاحات في إطار إعادة الهيكلة الصناعية والاهتمام بالمؤسسات الخاصة نظرا للدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية المحلية، حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة في نهاية السداسي الأول من عام 2013 حوالي 747387 مؤسسة موزعة عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية[11] .

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي فمن خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي لا تتعدى 10% في الناتج الإجمالي, وهذا الأخير يستدعي توفير الأرضية المناسبة للتوجيه الجيد للعوائد المالية من المحروقات واستغلال الإمكانيات المتاحة في تطوير الزراعة المستدامة في الجزائر وخاصة فيما يخص الاستفادة من الطاقة المتجددة وتقنيات الزراعة الخضراء. وبالتالي توجيه موارد الجزائر وإمكانياتها لتطوير القطاع الزراعي ،والذي يمكن أن يحقق وفورات هامة لاسيما فيما يخص فاتورة استيراد السلع الغذائية من الخارج التي بلغت خلال السّداسي الأول لسنة 2013 حوالي 9580مليون دولار أمريكي مقارنة مع سنة 2000 والتي بلغت 2416 مليون دولار أمريكي[12] .

أما بالنسبة لقطاع الخدمات في الجزائر فهو يشهد تحسن تدريجي من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل إلى 10620.3 مليون دينار في سنة 2015 مقارنة بسنة 2000 حيث كان حوالي 1841.9 مليون دينار وهذا راجع الى سياسة الجزائر في تطوير مختلف مؤشرات التنمية البشرية, إما فيما يخص مؤشر التنوع الاقتصادي والمعبر عنه بمؤشر **هيرشمان هيرفندل** حيث هذا المؤشر يعبر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع ,ويأتي هذا المؤشر على الصيغة الرياضية التالية[13]:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{Xi}{X}\right)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

حيث :

Xi : صادرات السلعة i.

X : إجمالي الصادرات.

N: إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها. ويمكن توضيح قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور قيم مؤشر هيرشمان هيرفندال بالنسبة للاقتصاد الجزائري (2015-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قيم المؤشر	0,89	0,85	0,81	0,85	0,88	0,95	0,98	0,97
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قيم المؤشر	0,93	0,82	0,81	0,72	0,69	0,69	0,68	0,61

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على إحصائيات تقارير بنك الجزائر, 2016

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان المؤشر خلال 2000 إلى غاية 2010 ينحصر ما بين 0.8 و 0.98 وهو قريب إلى الواحد وهذا ما يدل إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد واحد وهو الإيرادات النفطية لكن من سنة 2012 إلى غاية 2015 فهو يشهد تراجع ليصل إلى 0.61 وهو يقترب من الصفر مما يدل على تنوع طفيف في المداخيل نتيجة السياسات المنهجة من طرف الدولة لتنويع الاقتصاد الجزائري. ,أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة: فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2014 كما يلي[14]:

الجدول رقم (01) : مؤشر كفاءة التجارة بالنسبة للجزائر عام 2014.

نوع المنتوج	التريب	عدد دول العالم بالترتيب
المنتجات الزراعية	145	179
الأغذية المصنعة	90	169
المنتجات الخشبية	113	146
المنتجات الكيماوية	83	155
المنتجات الجلدية	87	122
الصناعات الأساسية	120	154
معدات غير الكترونية	135	151
معدات الكترونية	138	138
صناعات متنوعة	140	155
المنتجات المعدنية	18	168

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2015)، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص481.

فمن خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن ترتيب الجزائر دائما في الأخير وخصوصا في المنتجات خارج المحروقات إلا في المنتجات المعدنية والتي يمكن القول عنها أنها موارد طبيعية وهذا ما يوضح تركز طابع الريع و بالتالي وجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و ذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك و متابعتها بحذر حتى تحقق نتائجها و ذلك باستخلاص الدروس من التجارب السابقة و الذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري و يعمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص درجة التبعية للخارج.

لذا اوجب على الجزائر الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي وذلك بالعمل على ما يلي:

1- ضرورة تنويع الاقتصاد: وذلك من خلال مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي, وفي المقابل تحقيق أهداف أخرى متمثلة في تقليص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية ,كذلك تقليص نسبة الاعتماد على الإيرادات النفطية من مجمل الإيرادات العامة وهذا هو الأهم والذي لم تستطيع الجزائر الوصول إليه, زيادة على ذلك إن هدف التنويع الاقتصادي لن يتحقق إلا بإجراء تغيرات هيكلية لدى دور الدولة في توجيه الاقتصاد وكذلك توجيه العوائد النفطية إلى مختلف القطاعات الأخرى لغرض خلق تكافؤ ما بين القطاعات[15].

2- حوكمة الإدارة: حيث يعد الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات التي استشرت فيها آليات الفساد, وأصبحت تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي ومختلف مجالاته ,هذا الأخير يحد من الكفاءة السياسية والاقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى الى توسع شبكات السوق الموازي وتنامي الثروات التي تتحرك دون رقابة وبالتالي كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الادارة وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صنع القوانين والقرارات الاقتصادية وهذا ما يستدعي[16]:

√تحديث الادارة الجنائية وتدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية.

√ التحكم أكثر في مسارات النشاط التجاري والاقتصادي من خلال وسائل كفيلة لضمان الوصول الى المعلومة الاقتصادية.

√التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والادارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والاقتصادي.

3- بناء اقتصاد قائم على المعرفة: أكدت الدراسات الحديثة ان معظم الدول التي هي في طريق التقدم تعتمد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي ,لكن في الجزائر يبقى البحث العلمي محصور في نسبة وان لم نقل منعدمة فهي لا تتعدى 2% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول المتقدمة التي يساهم فيها إنتاج البحث العلمي بأكثر من 10% في الناتج المحلي الإجمالي .وبالتالي صناعة اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب الاستثمارات الضخمة في التعليم العالي، حيث يجب أن يوفر النظام التعليمي الكوادر، والمهندسين والفنيين المؤهلين، ومن أهم الأولويات العاجلة في المجال الاجتماعي والمتعلقة بمجال المعرفة، خلق فرص عمل جديدة للشباب بشكل خاص وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الاجتماعي، وتدريب العمالة وفقا لمتطلبات سوق العمل، وتحسين خدمات الدعم من أجل بناء الشركات تكون ضمن مسار التنويع الاقتصادي[17].

ولتحقيق البدائل التنموية المتاحة في الجزائر اوجب علينا وضع أهداف مستقبلية التي تعتمد في مكوناتها على عنصرين أساسين الموارد الطبيعية والبشرية، وفي هذا الإطار سعت الجزائر إلى:

√ **تثمين استغلال الموارد الطبيعية :** باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات ،كما أكدت الكثير من الدراسات أن النفط قد بلغ ذروته من حيث الاستهلاك ونضوبه بات قريبا, هذا الأخير له تأثير مباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة والتي ستؤدي بالضرورة إلى خلق أثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، خدمات، زراعة... الخ)، وتعتبر إعادة توزيع الثروات الطبيعية وترشيد استهلاكها في الجزائر من بين الأساسيات لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ,وبالتالي الوفرة في هذه الموارد تعد الحجر الأساسي لبداية التحول إلى مختلف القطاعات الأخرى خارج قطاع الموارد الطبيعية , وفي هذا المجال سعت الجزائر للبحث عب البدائل التنموية المتاحة للتأقلم مع التحديات التي تواجهها وذلك عن طريق تجسيد و تفعيل عدة برامج تنموية تحت مفهوم التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد عهد النفط [18], والهدف المنشود من هذه الإستراتيجية المنتهجة هو محاولة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية وفك الارتباط شبه تام على مصدر وحيد للدخل وهذا لغرض أساسي وهو حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات التي يمكن أن تصيب قطاع الموارد الطبيعية وبالأخص قطاع المحروقات.

√**تطوير وتنمية الموارد البشرية :**حيث من بين أهم المحددات الإستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطنها هو تكوين وتأهيل الرأسمال البشري ، ومن هذا المنطلق لزم على الحكومة الجزائرية إعطاء العنصر البشري أولوية وهذا من خلال مايلي[19] :

- توفير مراكز تدريب متخصصة بهدف توفير العمالة الماهرة القادرة والمؤهلة للتعامل مع الأنشطة الخاصة بالمؤسسات الأجنبية. التركيز على تنمية القدرات البحثية والإبداعية.
- العمل على تطوير السياسات التعليمية والتكوينية وتسطير أهداف ومناهج على النحو الذي يساهم في ترقية أداء الموارد البشرية، خصوصا إذا علمنا أن نظام التعليم والتكوين في الجزائر يتصف بالروح التقليدية وابتعاده عن متطلبات العصر حيث أصبح من اولوياته الاهتمام الكبير بالجوانب النظرية على حساب الجوانب التطبيقية.
- رفع وزيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث.

وهذا في إطار تطبيق أهدافها لاستجابة للمتطلبات السوق الجزائرية,كما قامت بوضع إطار قانوني لتنظيم وتدعيم المشاريع التنموية الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي.

الخاتمة:

بإعتبار الجزائر كغيرها من الدول النفطية التي حققت موارد مالية كبيرة في السنوات الأخيرة في قطاع المحروقات بفعل الانتعاش الذي عرفت السوق في حين هذه الموارد لم تستغل بالشكل المطلوب لغرض تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وهذا لعدم إتباع مسار استراتيجي واضح لاستغلال هذه العوائد، وبالتالي البحث عن البدائل المناسبة لتنويع الاقتصاد الجزائري أصبح أمر ضروري وهذا عند الأخذ في الاعتبار بلغ النفط ذروته و توقعات نضوب هذه الثروة في الآجال المتوسطة والبعيدة , ويتضح لنا مما تم التطرق إليه أن ترقية وتنشيط القطاعات الأخرى خارج المحروقات تعد من بين البدائل التي تسمح بتحقيق تنمية اقتصادية وخلق تنويع اقتصادي مستدام .

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- التنويع الاقتصادي مفهوم يعبر على أن الدولة هي عبارة عن إنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات (سلع وخدمات) والهدف منه بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية كالجزائر مثلا هو تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد خاصة النفط وكما ثبت عن التنويع الاقتصادي يجعل البلد اقل عرضة لخطر نقمة الموارد الطبيعية.

- أثبتت الدراسات في العديد من الدول ذات الوفرة بالموارد الطبيعية خاصة النفط، تتميز بعدم الاستخدام الأمثل لعوائد النفط , والجزائر كغيرها من هذه الدول الوفيرة بهذه الموارد تشهد تأخر كبير في ترقية و مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات وهذا راجع إلى سوء الاستغلال لهذه الإمكانيات والموارد على عكس الكثير من الدول كدول الخليج .

- استغلت الجزائر في السنوات الاخيرة العوائد النفطية في زيادة مؤشرات التنمية المستدامة والمتمثلة في اقامة بنى تحتية (بناء المدارس، الجامعات، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية) كذلك الرفع من مؤشر الدخل الفردي، إلا أن هذه المؤشرات وإن كانت ضرورية، فإنها لا تصلح وحدها لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]طبايبية سليمة,لرباع الهادي , **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة, منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 436.

[2]طاهر جاسب البعاج,**التنويع الاقتصادي والإمكانات في العراق**,موقع الحوار المتمدن الحوار المتمدن-العدد: 5433 تاريخ النشر- 2017 / 2 / 15 - 17:46 تاريخ الاطلاع 2017/04/25 بتوقيت 17:45.

[3]طبايبية سليمة,لرباع الهادي,مرجع سابق ذكره,ص 441.

[4]محمد امين لزعر,**برنامج تدريبي اسبوعي من2015/11/22 الى غاية 2015/11/26 حول سياسات التنويع الاقتصادي:تجارب دولية وعربية**,2015 المعهد العربي للتخطيط والاحصاء متاح على الموقع التالي:

http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf

[5]Malédiction des ressources naturelles:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Mal%C3%A9diction_des_ressources_naturelles#cite_note-1

[6]Jeffrey A Frankel, "**THE NATURAL RESOURCE CURSE: A SURVEY** " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 15836, Cambridge 2010, p3.

[7] Paul Collier ," **The Political Economy of Natural Resources**," social research Vol 77 : No 4 : Winter. 2010,p114.

[8]أحمد الكواز ، **هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟**، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 20، الكويت، 2006,ص27.

[9]تقرير حول **التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة**,وزارة الاقتصاد,الإمارات العربية المتحدة. 2012,ص15.

[10]عبد الصمد سعودي,طير عبد الحق,**دور برامج الاستثمارات العمومية في زيادة التنويع الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2014/2001)**,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة,2016,ص5.

[11] Bulletins d'information statistique de la pme N° 23.decembre.2013.p11.

[12] Ministre de finance algerien.2013. (http://www.dgpp- mf.gov.dz/images/stories/PDF /retrospective/commerce_exterieur/commext2013.pdf).

[13]ضيف احمد, **اثر السياسة المالية على النمو المستديم في الجزائر (1989-2012)**, اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية,جامعة الجزائر3, (2015),ص 197.

[14]التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، **الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،2015, ص202.

[15]محمد كريم كروف,**قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)**,مجلة الواحات للبحوث والدراسات,المجلد 9,العدد 2, 2016, ص661.

[16]حراق مصباح(2011),**تحديات الاقتصاد الجزائري**,مقال منشور على الموقع التالي:
http://kenanaonline.com/users/PME/posts/337553, تاريخ الاطلاع 2017/05/13,الوقت 09:11.

[17]للتفصيل أكثر انظر تقرير حول **"نحو إستراتيجية اقتصادية وإستراتيجية العمالة تقوم على مجتمع المعرفة في منطقة يوروميد "** متاح على الموقع التالي:
www.eesc.europa.eu/resources/docs/rapport-cnes-ar.doc

[18]عروب رتيبة,بوسبعين تسعديت,**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر حقائق وأفاق**,مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطعية,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,مستغانم, 2012,ص152.

[19]داود خيرة,**نحو إستراتيجية جديدة للانتقال من الاقتصاد الريعي الى تنويع الاقتصاد في الجزائر**,مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول",كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة المدية, 2015,ص11.